

تقرير مدقي الحسابات المستقلين

إلى الأفاضل/ مساهمي
شركة ظفار للتأمين ش.م.ع.ع
ص. ب: ١٠٠٢
الرمز البريدي ١١٢
روي
سلطنة عمان

تقرير عن تدقيق القوائم المالية

الرأي

لقد دققنا القوائم المالية المرفقة لشركة ظفار للتأمين ش.م.ع.ع ("الشركة")، التي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق ملكية المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وإيضاحات عن القوائم المالية بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الرئيسية.

في رأينا إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ طبقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية (IFRSs).

أساس الرأي

قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، وبموجب تلك المعايير فإن مسؤولياتنا مبينة بشكل أوفى في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية". كما أننا مستقلون عن الشركة طبقاً لقواعد سلوك المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الدولية، بالإضافة إلى المتطلبات السلوكية ذات الصلة بأعمال تدقيق القوائم المالية في سلطنة عمان، حيث استوفينا مسؤولياتنا السلوكية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات، وطبقاً لقواعد مجلس معايير السلوك الدولية. وفي اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لتكون أساساً لرأينا.

مسألة أخرى

لقد تم تدقيق البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ من قبل مدقق آخر أظهر تقريره بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٩ رأي غير معدل.

تقرير مدقي الحسابات المستقلين (تابع)

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة للبيانات المالية

تعد الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعدادها وفقاً لمتطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن هيئة سوق المال، والأحكام السارية من قانون الشركات التجارية لعام ٢٠١٩ وتعديلاته، وبالنسبة للضوابط الداخلية التي تحددها الإدارة، فهي ضرورية لتمكنها من إعداد بيانات مالية منفصلة وموحدة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كان ذلك بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم الشركة، وقدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح - إذا اقتضى الأمر - عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف النشاط، أو ألا يكون لديها بديلاً واقعياً سوى القيام بذلك.

أولئك المكلفين بالحوكمة هم مسؤولين عن الإشراف على إجراءات إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مدقي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت البيانات المالية، ككل خالية بشكل عام من أي أخطاء جوهرية، سواء كان ذلك بسبب الغش أو الخطأ، وأن نقوم بإصدار تقرير مدقي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن عملية التدقيق - التي تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية - ستكشف دائماً عن المخالفات الجوهرية عند وجودها، إذ أن المخالفات يمكن أن تنشأ عن الغش والخطأ، وتعتبر جوهرية - سواء بصورة فردية أو في مجموعها - إذا أمكن التوقع بشكل معقول أنها تؤثر على القرارات المالية للمستخدمين المأخوذة على أساس تلك القوائم المالية.

كجزء من أعمال التدقيق ووفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنية، ونواظب على قدر من الشك المهني طوال عملية التدقيق. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود مخالفات جوهرية في البيانات المالية، سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق لدرء تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكون أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف مخالفات جوهرية ناتجة عن الغش تعتبر أعلى من مخاطر المخالفات الجوهرية الناشئة عن الخطأ، حيث أن الغش قد يتضمن الاحتيال أو التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو سوء العرض أو تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق، من أجل تصميم إجراءات تدقيق تكون مناسبة للظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومعقولية التقديرات المحاسبية، والإفصاحات المتعلقة بها التي قدمتها الإدارة.
- استخلاص النتائج بشأن ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي و - على أساس أدلة المراجعة التي حصلنا عليها - ما إذا وجدت شكوك جوهرية تتعلق بأحداث أو أوضاع قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار بمزاولة نشاطهما. وإذا انتهينا إلى وجود شكوك كبيرة بشأن فإن الأمر يتطلب منا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة بالقوائم المالية أو إلى تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. ومع أن نتائجنا تستند إلى أدلة المراجعة التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا، إلا أن الأحداث أو الأوضاع المستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن مزاولة نشاطها.
- تقييم العرض العام والبنية والمحتوى للبيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية، تمثل المعاملات والأحداث الرئيسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بنطاق عملية التدقيق، وتوقيتها، ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بعملية التدقيق.

تقرير مدقي الحسابات المستقلين (تابع)

مسؤوليات مدقي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية (تابع)

كما قمنا بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد امتثلنا لمتطلبات قواعد السلوك المهني ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، وإبلاغهم بكافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، بحسب الأحوال.

مسائل التدقيق الرئيسية

إن مسائل التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في رأينا المهني، كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للبيانات المالية ككل، وفي تكوين رأينا بشأنها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

لقد قررنا أن المسألة الموضحة أدناه هي مسألة التدقيق الرئيسية التي يتم إبلاغنا بها في تقريرنا:

مسألة التدقيق الرئيسية	كيفية تعامل تدقيقنا مع مسألة التدقيق الرئيسية
احتياطي المطالبات القائمة	<p>لقد قمنا بفحص العملية التي تستخدمها الإدارة لتقدير الالتزامات المتعلقة باحتياطي المطالبات القائمة وحصة شركات إعادة التأمين ذات الصلة. وتضمنت إجراءاتنا فهم واختبار الكفاءة التشغيلية لمراقبة عملية تسوية المطالبات وتكوين احتياطياتها، بما في ذلك مراقبة اكتمال ودقة تقديرات المطالبات التي تم قيدها. لقد أجرينا اختبارات شاملة على المبالغ المدرجة لعينة من المطالبات التي تم الاخطار بشأنها. وقمنا بتقييم مدى اكتمال ودقة البيانات والافتراضات الرئيسية المستخدمة ونتائج اختبار مدى كفاية التزام التأمين. كذلك، فقد تأكدنا من أن يكون الاحتياطي المقرر إنشاؤه للمطالبات المحتملة وغير المفصح عنها يستند إلى التقرير الاكتواري المستلم من الخبير الاكتواري المستقل. كما قمنا بتقييم مدى كفاية إفصاحات الشركة في هذا الصدد.</p>
نود الإشارة إلى الإيضاح رقم ١٩ من القوائم المالية الذي يبين إجمالي مخصص احتياطي المطالبات القائمة قدره ٧٩,٣٣٥,٧٧٨ ريال عماني وصافي مخصص قدره ١٩,١٤٥,٨٢٦ ريال عماني. بالنظر إلى مستوى انعدام الموضوعية في تقدير أثر أحداث المطالبات التي وقعت ولكن تبقى نتائجها النهائية غير مؤكدة، فإن المخاطر المتعلقة بتقدير التزامات احتياطي المطالبات القائمة بما في ذلك المطالبات المحتملة وغير المفصح عنها تُعتبر مجال تحكيم رئيسي بالنسبة للإدارة.	<p>إن التغيرات الطفيفة في الافتراضات المستخدمة لتقييم الالتزامات، لا سيما تلك المتعلقة بمبلغ وتوقيت المطالبات المستقبلية، يمكن أن تؤدي إلى تأثير جوهري على تقييم التزامات التأمين. تتضمن الافتراضات الرئيسية التي تقوم عليها حسابات الاحتياطيات نسب الخسارة وتقديرات تواتر وشدة المطالبات.</p> <p>يعتمد تقييم التزامات التأمين على بيانات دقيقة عن حجم ومبلغ ونموذج المطالبات الحالية والسابقة نظراً لأنها غالباً ما تُستخدم لتكوين توقعات حول المطالبات المستقبلية. وإن كانت البيانات المستخدمة في احتساب التزامات التأمين أو تكوين أحكام حول الافتراضات الرئيسية غير مكتملة ودقيقة، يمكن عندئذ أن ينشأ تأثير جوهري على تقييم التزامات التأمين.</p> <p>وتزداد حدة مخاطر الأخطاء الجوهرية نظراً لعدم اليقين والتقلبات في بيئة المطالبات الحالية، لذلك فإن احتياطي المطالبات القائمة يُمثل مسألة تدقيق رئيسية.</p>

تقرير مدقي الحسابات المستقلين (تابع)

مسائل التدقيق الرئيسية (تابع)

مسألة التدقيق الرئيسية	كيفية تعامل تدقيقنا مع مسألة التدقيق الرئيسية
<p>نود الإشارة إلى الإيضاح رقم ١٢ من القوائم المالية. لدى الشركة صافي ذمم مدينة كبيرة من عقود التأمين وإعادة التأمين مقابل وثائق أقساط تأمين مكتتبه بقيمة ٨,٤١٥,٩٢٢ ريال عماني. بالنسبة للشركات التي تتعرض لضغوط مالية بسبب تباطؤ الأعمال التجارية، هناك مخاطر بشأن إمكانية استرداد هذه الأرصدة. لذلك، فإن الذمم المدينة عن عقود التأمين وإعادة التأمين تُمثل مسألة تدقيق رئيسية.</p>	<p>تضمنت إجراءات تدقيقنا اختبار أنظمة رقابة الشركة على عمليات تحصيل أقساط التأمين وذمم التأمين المدينة، واختبار استلام النقد بعد نهاية السنة، واختبار مدى كفاية مخصصات الشركة مقابل الذمم المدينة لعقود التأمين من خلال تقييم افتراضات الإدارة، مع الأخذ في الاعتبار البيانات المتاحة خارجياً حول مخاطر الائتمان التجاري ومعرفتنا بتجربة الديون المدومة الحديثة. كما أخذنا في الاعتبار مدى كفاية إفصاحات الشركة حول درجة التقدير الكامنة في عملية التوصل إلى تحديد المخصص.</p>
<p>نود الإشارة إلى الإيضاحات رقم ٨/أ و ٨/ب و ٨/ج و ٨/د من القوائم المالية والتي تبين أن جزء كبير من أموال الشركة يتم استثماره في أدوات مالية تتكون من استثمارات متاحة للبيع وشركات زميلة بطريقة حقوق الملكية واستثمارات محتفظ بها للمتاجرة واستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بقيمة ٣,٨٧١,١٤٤ ريال عماني و ٢,٧٧٤,٥٢٧ ريال عماني و ٣٢٥,٨٢٦ ريال عماني و ١١,٧٤٦,٠٣٥ ريال عماني على التوالي. تقوم الشركة بقياس الاستثمارات المتاحة للبيع بقيمتها العادلة، ويتم إدراج تغيراتها في الدخل الشامل الآخر. كذلك، يتم إجراء مراجعة انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع ويتم قيد تغيرات انخفاض القيمة، إن وجدت، عندما يكون هناك انخفاض كبير أو مُطول في القيمة العادلة دون تكلفتها. فيما يتعلق بالشركات الزميلة بطريقة حقوق الملكية، تقوم الشركة بقيد حصتها من الأرباح أو الخسائر استناداً إلى القوائم المالية المدققة. وتقوم الشركة بتقييم استثماراتها المحتفظ بها للمتاجرة بقيمتها العادلة المُتحصل عليها من أسواق الأوراق المالية المعنية التي تستمر فيها وتراقب العوامل التي تؤثر على أسعار حركة الأسهم بشكل منتظم. قامت الشركة بقيد الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بالتكلفة وأي تغيير في القيمة العادلة يتم إدراجه ضمن قائمة الدخل الشامل. بما أن الاستثمار يُشكّل، بصورة إجمالية، مبلغاً كبيراً في قائمة المركز المالي، فقد تم اعتبار أن تقييم هذه الاستثمارات يُمثل مسألة تدقيق رئيسية.</p>	<p>عند تدقيق الاستثمارات المتاحة للبيع والشركات الزميلة بطريقة حقوق الملكية والاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة والاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، قمنا بتقييم العمليات وأنظمة الرقابة الرئيسية المتعلقة بتقييم هذه الأدوات المالية. كذلك، قمنا بإجراء اختبار تقييم على عينة من هذه الاستثمارات، ومراجعة السياسات الاستثمارية للشركة وتقييم مدى كفاية مبالغ انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع، والاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، وحصة الأرباح أو الخسائر للشركات الزميلة بطريقة حقوق الملكية. كما أخذنا في الاعتبار ما إذا كانت الإفصاحات المتعلقة بهذه الاستثمارات تتفق مع متطلبات الإفصاح ذات الصلة.</p>

تقرير مدقي الحسابات المستقلين (تابع)

مسائل التدقيق الرئيسية (تابع)

مسألة التدقيق الرئيسية	كيفية تعامل تدقيقنا مع مسألة التدقيق الرئيسية
الإقرار بالايادات والايادات غير المكتسبة	نود الإشارة الى الإيضاح ٢٧ من القوائم المالية والذي يبين أن الشركة حققت صافي إيرادات أقساط بقيمة ٢٠,٣٣٧,٨٢٣ ريال عماني خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. بالإضافة إلى ذلك، فإن لدى الشركة إيرادات أقساط مؤجلة استنادا الى لوائح الهيئة العامة لسوق المال التي تتطلب تأجيل أقساط التأمين غير المنتهية بناء على طريقة ٣٦٥/١. ونظراً لخطر وجود أخطاء جوهرية تتعلق بعملية الإقرار بإيرادات أقساط التأمين والأحكام التي ينطوي عليها تأجيل الأقساط غير المكتسبة بما يتفق مع انتهاء المخاطرة، فهي تُعتبر مسألة تدقيق رئيسية.
الدعوى القضائية	نود الإشارة إلى الإيضاح رقم ٣٩ من القوائم المالية والذي يبين أن الشركة أقامت دعوى مدنية وجنائية مختلفة ضد كبار مدراءها التنفيذيين السابقين. وقد أقام البعض من هؤلاء المدراء التنفيذيين دعوى مضادة أمام المحاكم المدنية والعمالية في سلطنة عمان. ونظراً لمستوى انعدام الموضوعية وعدم اليقين بشأن النتيجة النهائية لهذه الدعوى، فإن المخاطر المتعلقة بتقدير الالتزام تمثل مجال أحكام رئيسية بالنسبة للإدارة.
	لقد فحصنا الاتفاقات والعقود والتعاملات المعنية مع الموظفين السابقين، والمخصصات التي تم تكوينها في السجلات المحاسبية والأحكام المؤقتة والنهائية الصادرة عن المحاكم. كما حصلنا على خطاب المحامين الخارجيين الذي يؤكد وضعية الدعوى القضائية كما في تاريخ قائمة المركز المالي وتأكدنا، بالتالي، من مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية للشركة.

المعلومات الأخرى المتضمنة في التقرير السنوي لسنة ٢٠١٩

يتحمل مجلس الإدارة (المجلس) المسؤولية عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠١٩ ولكنها لا تشمل القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات حولها. وقد حصلنا على المعلومات التالية قبل تاريخ تقرير تدقيقنا، ونتوقع الحصول على التقرير السنوي المنشور لسنة ٢٠١٩ بعد تاريخ تقرير تدقيقنا:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير حوكمة الشركات
- تقرير مناقشة و تحليل الإدارة

إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل المعلومات الأخرى، ونحن لا نقدم خلاصة من أي نوع بشأن أي ضمانات حولها.

تقرير مدقي الحسابات المستقلين (تابع)

المعلومات الأخرى المتضمنة في التقرير السنوي لسنة ٢٠١٩ (تابع)

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق، أثناء قراءتنا، مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها في عملية التدقيق، أو تبدو بشكل آخر أنها تحتوي على أخطاء جوهريّة.

وإن خُصنا، استنادا الى العمل الذي أنجزناه، الى أنّ هناك خطأ جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مُطالبون بذكر ذلك في تقريرنا. وليس لدينا ما نذكره في هذا الشأن.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

في رأينا ، نبلغ أن القوائم المالية لشركة ظفار للتأمين ش.م.ع.ع كما في والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، من جميع النواحي الجوهرية، تتوافق مع متطلبات الإفصاح ذات الصلة لقانون الشركات التجاري لسنة ٢٠١٩ والأحكام المعمول بها لهيئة السوق المالية.



ناصر المغيري
رقم الترخيص لـ ١٠٢٤٥٨٧

أبو تمام
(محاسبون قانونيون)
٢٦ فبراير ٢٠٢٠

